الأمير استقبل ولي العهد وعادل بورسلي وفهد اليوسف

صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد

(كونا): استقبل صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد بقصر بيان صباح أمس سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد.

كما استقبل سموه رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز المستشار د.عادل ماجد بورسلي.

واستقبل صاحب السمو رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف.

ولي العهد استقبل عادل بورسلي وفهد اليوسف

سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد

«كونا»: استقبل سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد بقصر بيان صباح أمس رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز المستشار د.عادل ماجد بورسلي.

كما استقبل سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف.

يُعدّ خطوة جوهرية لتمييز الموظفين أصحاب العطاء وترشيد وتخفيف الضغط على الميزانية

«الديوان» لـ «الأنباء»: إعادة تعيين المعلمين المتقاعدين.. بشرطين

- مطالبات بالإعلان رسمياً عن مشروع إنجاز الموظف حسب الجدول الزمني المعلن من ديوان الخدمة المدنية
- تخفيض درجات «التوظيف» وتأخر تعميم فترات التسجيل الـ4 واقتصار الإعلان على فترة واحدة.. لا يعني توجهاً لإلغائه

مريم بندق

أعلنت مصادر لـ«الأنباء» أن ديوان الخدمة المدنية حدد فبراير الماضي لإصدار قرار رسمي بشأن مشروع «سجل إنجاز الموظف»، وهو المشروع التجريبي الذي طبق في 6 جهات بهدف توثيق إنجازات الموظفين وأدائهم وضمان الأولوية للمميزين في المزايا المالية.

وأوضحت أن المشروع يتلخص في إنشاء ملف إلكتروني خاص بكل موظف لتسجيل الإنجازات آليا، والمتمثلة في المعاملات والمهام والأعمال التي يتولى تنفيذها يوميا، ووفقا للرقم المدني للموظف، مما أثار اهتمام العديد من الموظفين الذين يرون فيه خطوة نحو تعزيز الشفافية وتقدير الجهود المبذولة في العمل خصوصا أنها ستكون مرتبطة بالمزايا المالية، مما يعد خطوة جوهرية لتمييز أصحاب العطاء، وفي الوقت نفسه ترشيدا وتخفيفا للضغط على الميزانية.

وذكرت المصادر أنه حتى الآن لم يتم إصدار القرار، أو تقديم أي تفاصيل رسمية عن آلية تنفيذ المشروع. وهذا التأخير أثار تساؤلات بين عدد من الموظفين حول أسباب تأجيل الإعلان وما إذا كان المشروع لايزال قيد الدراسة أو انه يواجه عقبات تحول دون تنفيذه. وفي ظل ذلك، ينتظر الكثيرون توضيحا رسميا يحدد مصير هذا المشروع المنتظر.

ويرى الموظفون أن سجل إنجاز الموظف أداة فعالة في تحسين بيئة العمل وتحفيز الموظفين على تطوير مهاراتهم وأدائهم، لذلك يأملون أن يتم الإعلان عنه قريبا، مع توفير شرح واضح لكيفية تطبيقه ومعايير تقييم الإنجازات داخل الجهات الحكومية.

من الأهمية ذكر أن المشروع طبق على بعض الجهات كتجربة، وهي وزارة الدفاع وديوان الخدمة المدنية والجهاز المركزي للمناقصات العامة ووزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة لشؤون القصر ووزارة النفط.

على الصعيد ذاته، قالت مصادر بديوان الخدمة المدنية لـ«الأنباء» إن شرطين فقط مطلوبين لإعادة تعيين المعلمين الكويتيين المتقاعدين للعمل مجددا في وزارة التربية، يتعلق الأول بضرورة موافقة وزارة التربية، والتي تتم بعد إجراء مقابلة شخصية واختبار تحريري للمتقاعدين الراغبين في إعادة التعيين ببعض التخصصات النادرة حسب احتياجات الوزارة.

أما الشرط الثاني فيتضمن مخاطبة وزارة التربية لديوان الخدمة المدنية بكتاب رسمي أثناء فترة التسجيل للتوظيف المركزي لتسجيلهم، حيث إن الديوان لا يقبل أي طلبات فردية باليد خلال العام الدراسي. وأشارت المصادر إلى وجود فترة تسجيل متاحة اعتبارا من 28 الجاري حتى 11 ابريل المقبل.

وذكرت المصادر أن ديوان الخدمة المدنية لا يضع شروطا إضافية في حال تلقي موافقة رسمية من وزارة التربية على إعادة تعيين أي من المعلمين الكويتيين المتقاعدين، حيث يقوم الديوان بمخاطبة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لوقف المعاش التقاعدي.

وزادت المصادر بقولها إنه يتم بعد إعادة تسجيلهم مجددا في نظام التوظيف المركزي إعادة ترشيحهم للعمل في وزارة التربية، ومن ثم يتم استقطاع حصة من راتبهم لصالح المؤسسة العامة للتأمينات حسب النظام المعمول به كمعلمين جدد.

واختتمت المصادر أن أغلب الحالات الذين طلبوا إعادة تعيينهم من الإناث في بعض التخصصات التي تسد النقص.

على صعيد متصل، قالت مصادر لـ«الأنباء» إن تخفيض درجات التوظيف الحكومي، والذي تزامن معه تأخر تعميم فترات التسجيل الـ4 حتى الآن، واقتصار الإعلان على فترة واحدة وليس جميع الفترات لسنة 2025، لا يعني التمهيد لإلغاء ترشيح المواطنين للعمل في الجهات الحكومية، مشيرة إلى أن تنفيذ آلية التوظيف المركزي مستمر، وأنه لا نية من قريب أو بعيد لإعفاء ديوان الخدمة المدنية من صلاحيات تنفيذ هذه الآلية من خلال التنسيق الذي ينفذه بالتعاون مع الجهات الحكومية.

واستطردت أن التوظيف المركزي أداة فعالة لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص والشفافية وتحسين كفاءة العمل الحكومي، مما يعود بالنفع على كل من الباحثين عن العمل والجهات الحكومية على حد سواء. وأشارت المصادر إلى أن تنفيذ آلية التوظيف المركزي يتم بناؤها بمراعاة توزيع الفرص الوظيفية التي وفرتها الدولة للعمل بالقطاع الحكومي على المواطنين.

وعددت المصادر مزايا التوظيف المركزي في ضمان حصول جميع المتقدمين على فرص مساوية للتوظيف بناء على الكفاءة والمؤهلات دون تمييز، وهذا يشعر الباحثين عن عمل بالثقة في نزاهة وعدالة النظام مما يعزز رضاهم عن العملية التوظيفية فضلا عن تحسين الثقة بين المواطنين والجهات الحكومية، وتعزيز الشفافية من خلال معايير وإجراءات واضحة وموحدة تطبق على الجميع، والتقليل من التعقيدات الإدارية واختصار الوقت اللازم لإجراءات التعيين، ويمكن الجهات الحكومية من تخطيط احتياجاتها الوظيفية على أساس جداول زمنية دقيقة ودورية، ويقلل من فرص التدخلات غير المشروعة في عملية التوظيف، ويوفر نظاما موحدا يضم معلومات دقيقة ومحدثة عن الباحثين عن عمل، ويسهل التنسيق بين الديوان ومختلف الجهات الحكومية لتجنب تكرار الوظائف أو حدوث نقص، والتقديم من خلال آلية مركزية واحدة، وكذلك يسهم في تلبية احتياجات القطاع الحكومي من خلال متابعة مستمرة لمخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

أكدت بمناسبة اليوم العالمي أنها أثبتت قدرتها على مواجهة التحديات

وزيرة «الشؤون»: المرأة الكويتية رمز العطاء وشريك أساسي في بناء الوطن

د. أمثال الحويلة

كونا: أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة، أن المرأة الكويتية كانت ولاتزال رمزا للعطاء والتضحية وشريكا أساسيا في بناء الوطن ونهضته، مشيدة بدورها الريادي في مختلف المجالات وإسهاماتها البارزة في مسيرة التنمية الوطنية.

وقالت د.الحويلة في تصريح لـ«كونا» بمناسبة اليوم العالمي للمرأة إن المرأة الكويتية أثبتت على مر السنين قدرتها على مواجهة التحديات وتجاوز الصعاب وساهمت بفاعلية في مسيرة البناء والتطوير «محققة إنجازات نفخر بها جميعا».

وأضافت أن المرأة الكويتية لم تتوان بتحمل المسؤولية في أصعب الظروف، مشيرة إلى دورها البطولي خلال فترة الغزو العراقي الغاشم عام 1990 حيث قدمت أروع صور الصمود والتضحية وعملت بكل جد وإخلاص من أجل تحرير الوطن واستعادة سيادته.

وأشارت د.الحويلة إلى أن المرأة الكويتية كانت سباقة في مجال التعليم والعمل، حيث التحقت بمقاعد الدراسة منذ عقود وتقلدت مناصب قيادية في مختلف القطاعات، مؤكدة أن هذه الإنجازات لم تأت من فراغ بل كانت نتيجة جهود حثيثة وإرادة صلبة وإيمان عميق بدورها المحوري في المجتمع.

وأكدت أن القيادة السياسية في الكويت أولت اهتماما كبيرا بتمكين المرأة وتعزيز دورها ما أتاح لها الفرصة للمشاركة الفاعلة في صنع القرار وتولي مناصب وزارية وقيادية الأمر الذي يعكس ثقة المجتمع بإمكاناتها وقدرتها على الإسهام في مسيرة التنمية الوطنية.

واختتمت د.الحويلة تصريحها بالتأكيد على أن المرأة الكويتية ستظل دائما مصدر فخر واعتزاز للوطن، داعية إلى مواصلة دعمها وتمكينها لتحقيق المزيد من الإنجازات والمساهمة في بناء مستقبل مشرق للأجيال القادمة.

«الشؤون» أكدت اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم وإحالتهم جميعاً إلى النيابة

ضبط 10 أشخاص يجمعون التبرعات دون ترخيص منذ بداية رمضان

بشرى شعبان

كشفت مصادر بوزارة الشؤون عن أن فرق التفتيش الميدانية المشكلة من وزارة الشؤون الاجتماعية، ممثلة بإدارة الجمعيات الخيرية والمبرات، رصدت منذ بداية شهر رمضان 10 أفراد يجمعون التبرعات دون ترخيص، وكذلك بعض الكيانات تقوم بجمع التبرعات دون الحصول على موافقة الوزارة المسبقة، وبالمخالفة للقوانين والضوابط والاشتراطات المنظمة للعمل الخيري في البلاد.

وأكدت أنه سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم، وإحالتهم جميعا إلى النيابة العامة، وذلك لضمان إحكام الرقابة على الأموال المجموعة وقصر الأمر فقط على الجهات الاعتبارية المشهرة التي تعمل تحت مظلة الدولة، مشيرة إلى أن ذلك مخالف لقانون تنظيم العمل الخيري في تنفيذ المشاريع الخيرية الذي يشترط الحصول على ترخيص سابق من وزارة الشؤون قبل بدء الجمع بشهر على الأقل والمحددة به مدة الجمع وطريقته والغرض منه والجهة التي ستقوم به.

وافق عليها «المناقصات» وبتكلفة تقديرية 7,100 ملايين دينار

«الكهرباء» تدرس عطاءات «توزيع مياه الشويخ» لزيادة السعة التخزينية 71 مليون غالون

دارين العلي

وافق الجهاز المركزي للمناقصات العامة في اجتماعه الاربعاء الماضي على 4عطاءات تقدمت لمناقصة إنشاء وإنجاز وصيانة وتطوير مجمع توزيع مياه الشويخ القائم مع الأعمال الملحقة به.

وقالت مصادر مطلعة في وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ان الوثائق الخاصة بالعطاءات ستحال من الجهاز للوزارة باعتبارها الجهة ذات الشأن لدراسة العطاءات وتقديم التوصيات اللازمة بشأنها خلال 30 يوما من تاريخه.

وأوضحت المصادر أن المشروع يعد من المشاريع المهمة التي ستنفذها الوزارة بهدف زيادة السعة التخزينية للمياه في البلاد بـ 71 مليون غالون إمبراطوري وزيادة بقدرة الضخ للمياه قليلة الملوحة بمقدار 23 مليون غالون يوميا.

وأضافت أن الوزارة عقب الحصول على موافقة الجهاز المركزي للمناقصات العامة ستحيل المناقصة إلى ديوان المحاسبة لدراستها ومراجعتها والحصول على موافقته بالتعاقد ومن ثم البدء في تنفيذ الأعمال المنصوص عليها في العقود، مشيرة إلى أن الوزارة كانت قد خصصت مبلغا إجماليا قدره 7,100 ملايين دينار كتكلفة تقديرية للمشروع.

وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة
Ministry of Electricity & Water & Renewable Energy

«التربية»: حظر البصمة داخل المدرسة إلا للعاملين فيها

عبدالعزيز الفضلي

أكدت وزارة التربية عدم السماح بالبصمة داخل المدرسة إلا للعاملين فيها وكذلك للموجهين الفنيين أثناء زيارتهم المعتمدة للمدرسة.

وقال مدير منطقة الجهراء التعليمية بالتكليف بدر العجمي، في كتاب وجهه لمدير الشؤون التعليمية بالمنطقة، إنه حرصا على مصلحة العمل، والالتزام بآلية الدوام والبصمة، ندعو الموجهين الأوائل للمواد للتنبيه والتأكيد على الموجهين الفنيين لديهم بالالتزام بالمراكز المحددة وفقا لخططهم، والمتوافقة مع الزيارات المعتمدة والموثقة، وذلك لإثبات البصمة وفق تلك الزيارة، وكذلك التوجيه والإيعاز لمراقبي المراحل بالتنبيه على مديري ومديرات المدارس ورياض الأطفال ألا يسمح بالبصمة داخل المدرسة إلا للعاملين في المدرسة والموجهين الفنيين أثناء زيارتهم المعتمدة للمدرسة.

الدراسة يجب أن تكون بنظام الحضور المنتظم

«التعليم العالي» تضيف تخصص تفسير وعلوم القرآن بـ«الشارقة»

أصدر وزير التعليم العالي والبحث العلمي د.نادر الجلال قرارا وزاريا بشأن إضافة بعض البرامج الدراسية والدرجات العلمية الى قائمة مؤسسات التعليم العالي التي يُسمح الالتحاق بها لدراسة برامج البكالوريوس والدراسات العليا في دولة الامارات العربية المتحدة.

ونصت المادة الاولى من القرار على إضافة برنامج الدكتوراه تخصص التفسير وعلوم القرآن في جامعة الشارقة الى القرار الأكاديمي رقم (2014/32) الصادر بتاريخ 8 يوليو 2014م، والتي يُسمح الالتحاق بها لدراسة برامج البكالوريوس والدراسات العليا في دولة الامارات العربية المتحدة.

وجاء في المادة الثانية: يجب أن تكون الدراسة بنظام الحضور المنتظم خلال الاسبوع الدراسي وأن يتبع البرنامج الدراسي الذي سيلتحق به الطلبة نظام التعليم التقليدي. أما المادة الثالثة فنصت على أنه يجب أن يكون البرنامج الدراسي الذي سيلتحق به الطلبة قد اجتاز المدة الدراسية المحددة لمنح الدرجة العلمية، وذلك بتخريج الدفعة الاولى من الكلية التي تطرح هذا البرنامج. وجاء في المادة الرابعة: يجب مراعاة القرارات المنظمة للالتحاق ولنظام الدراسة في مؤسسات التعليم خارج دولة الكويت ويجب مراعاة أن تكون الدرجات العلمية قد استوفت متطلبات الحصول عليها وفقا للقرارات المنظمة لها الصادرة عن وزارة التعليم العالي في دولة الكويت. وحددت المادة الخامسة أن يسري هذا القرار اعتبارا من تاريخه ويُلغى كل نص يخالف ما ورد بهذا القرار، ويُنشر في الجريدة الرسمية. فيما جاء في المادة السادسة أنه على جهات الاختصاص العلم والعمل بموجبه.

يتابع تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بالقطاع بالتنسيق مع الإدارات المعنية

«الشؤون» تستحدث قسم التنسيق والمتابعة ويتبع «القانونية»

أصدرت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفل د.أمثال الحويلة قرارا وزاريا بشأن استحداث وحدة تنظيمية تتبع قطاع الشؤون القانونية، حيث جاء في المادة الأولى:

يستحدث «قسم التنسيق والمتابعة» على أن يتبع تنظيميا الوكيل المساعد للشؤون القانونية.

ونصت المادة الثانية على أن يمارس قسم التنسيق والمتابعة مهامه من خلال الاختصاصات التالية:

إعداد خطة عمل القسم السنوية وعرضها على الوكيل المساعد للقطاع، ومتابعة تنفيذها بعد إقرارها ورفع التقارير الدورية بها، الإشراف فنيا وإداريا على أعمال القسم ومراجعة العمل بشكل تفصيلي وإصدار التوجيهات اللازمة لإنجاز المهام وفقا للمعايير الفنية المطلوبة للعمل، العمل على تذليل الصعوبات التي تصادف العمل في القسم، وتقديم التوصيات والاقتراحات اللازمة لتحسين الاداء وتطوير العمل فيه ومتابعة تنفيذ المناسب منها بعد إقرارها من الوكيل المساعد للقطاع، اقتراح النظم واللوائح الواجب العمل بها في القسم ومتابعة تنفيذها وإقرارها.

● متابعة تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بالقطاع بالتنسيق مع الادارات المعنية بها ورفع التقارير الدورية عنها.

● التنسيق في العمل المشترك بين القسم والاقسام المشابهة في الوزارة فيما يخص تنفيذ الاعمال المتعلقة بالقطاع في حدود الضوابط المعمول بها والصلاحيات الممنوحة للقسم.

● متابعة الرد على الاسئلة والاستفسارات الواردة الى القطاع وإعداد الكتب والمذكرات بشأنها بالتنسيق مع الوكيل المساعد للقطاع والادارت المعنية.

● الاعداد والمتابعة للمؤتمرات واللقاءات والاجتماعات أو الندوات الاعلامية وغيرها التي يحضرها أو يشارك بها الوكيل المساعد للقطاع.

● متابعة الموضوعات الصادرة عن الوكيل المساعد للقطاع لدى جهات الاختصاص داخل الوزارة وخارجها وإبداء الرأي فيها بالتعاون مع الجهات المختصة.

● متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الخاصة بالقطاع والصادرة عن الجهات العليا في الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية حسب توجيهات الوكيل المساعد للقطاع ورفع التقارير الدورية بنتائج المتابعة.

● التنسيق مع قطاعات الوزارة في الرد على ما يحال إلى القطاع من موضوعات تتعلق بأعمال المجالس المتخصصة أو أي هيئات أخرى رسمية أو أهلية.

● متابعة تطبيق بطاقات الوصف الوظيفي للوظائف المعمول بها في القسم والتأكد من فهم جميع العاملين المعنيين بها لمحتوى هذه البطاقات كل فيما يخصه والتنسيق مع الجهات المعنية لإجراء التعديلات اللازمة كلما دعت الحاجة الى ذلك.

● إعداد سجل معلومات عن الجهات الرسمية أو الأهلية التي لها علاقة بعمل الوكيل المساعد للقطاع.

● تحديد احتياجات القسم من العاملين الإداريين والفنيين بالتنسيق مع الجهات المعنية والوكيل المساعد للقطاع.

● إعداد تقارير دورية وسنوية عن أعمال القسم ورفعها إلى الوكيل المساعد للقطاع.

وجاء في المادة الثالثة: يلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا القرار، فيما نصت المادة الرابعة على أن يُعمل بأحكام هذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وعلى جهات الاختصاص تنفيذ ما ورد به.